

مجلس الشورى يشارك في عمومية الاتحاد البرلماني الدولي (١٢٠) في أثيوبيا

آل الشيخ : المملكة اختارت الحوار أسلوباً ومنهجاً

أكد معالي رئيس مجلس الشورى الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ رئيس وفد المجلس المشارك في أعمال اجتماعات الجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي بدورتها الـ ١٢٠ التي عقدت في العاصمة الاثيوبية أديس ابابا خلال المدة من ٩-١٤/٤/١٤٣٠هـ إن الحوار والتقارب بين الثقافات والحضارات يظل القيمة البالغة الأهمية في حياة الأمم والشعوب في علاقاتها مع بعضها البعض، وأن هذه القيمة الحضارية تزداد أهمية عندما ياتمر البرلمانيون ويجتمعون عبر برلماناتهم ومجالسهم الوطنية، أو عبر اجتماعاتهم ومحافلهم الدولية.



رئيس المجلس يلقي كلمته أمام البرلمان الدولي

وقال معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ مخاطباً برلماني دول العالم في كلمته التي تصدرت قائمة كلمات رؤساء وفود البرلمانات: إن البرلمانيين هم المعنيون بالحوار بين بعضهم البعض أكثر من غيرهم كونهم أساس الشعوب.. إن الحوار هو الوسيلة الحضارية الأفضل لمد جسور التواصل والتقارب والتعاون فيما بيننا وبين شعوبنا المختلفة وأن قيام هذا الحوار لا بد وأن يكون على قاعدة مشتركة أساسها الاحترام المتبادل لكل القيم والمبادئ التي تقوم عليها حضارتنا وشعوبنا. وأبان معالي رئيس مجلس الشورى أن المملكة العربية السعودية في ظل حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله ابن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله قد اختارت الحوار أسلوباً ومنهجاً موفراً لهذه الوسيلة الحضارية البيئة الملائمة والمناسبة لتفاعل فئات المجتمع بينها وبين بعضها بإنشائها مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني الذي أسهم في نشر حقوق الإنسان ثقافة وممارسة ومعالجة القضايا الوطنية الداخلية، موسعاً ذلك قاعدة المشاركة وحرية التعبير في إطار

الرسالات الإلهية والحضارات والثقافات في مدريد وما صدر عنه من تأكيد على وحدة البشرية واحترام الكرامة الإنسانية والاهتمام بحقوق الإنسان والتحذير من خطورة الحملات الرامية إلى تعميق الخلاف وتقويض السلم والتعايش. وأضاف أن ذلك لم يتوقف عند هذا المستوى بل حرص خادم الحرمين الشريفين على إيجاد اتفاق وإجماع دولي سعياً لما ينشده نحو إيجاد بيئة حضارية دولية مشتركة أساسها الحوار والاحترام يتحقق بها السلام والأمن والتعايش وفقاً لما صدر عن مؤتمر مدريد من توصيات، وفي ضوء ذلك عقدت دعوة منه حفظه الله الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤتمراً دولياً حضره زعماء العالم، وأعلن أمينها العام أن مبادرة خادم الحرمين الشريفين قد جاءت في وقتها المناسب نظراً لحاجة الشعوب إليها، وأن الدول المشاركة قد نهت على ضرورة تطوير الحوار والتفاهم والتسامح والاحترام بين الشعوب وأديانها وعاداتها وتقاليدها.

منظومة متكاملة تقوم على احترام الآخرين ومجتمعاتهم وشعوبهم بكل أطيافها وثقافتها ومعتقداتها. وقال معاليه: تماشياً مع هذا النهج جاءت دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز إلى اجتماع مكة المكرمة الذي ضم علماء ومفكرين مسلمين حيث اجمعوا خلاله بالتأكيد على سماحة الإسلام وأنه دين الاعتدال والوسطية والرحمة، كما دعا حفظه الله إلى مؤتمر عالمي للحوار بين أتباع



(٦٨) دولة.

وأبرز معالي رئيس مجلس الشورى مبادرات المملكة لخدمة الإنسانية وتعاونها مبينا أن المملكة دأبت على المساهمة سنويا للبرامج الإنمائية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ووكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا)، وصندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الصحة العالمية، واليونسكو، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الغذاء العالمي، حيث تبرع خادم الحرمين الشريفين لهذا البرنامج بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار، والصندوق العالمي لمكافحة مرض الإيدز والسل والمalaria وقد أعلنت عن مساهمتها في هذا الصندوق بمبلغ (١٨) مليون دولار، ودعمت ماديا ومعنويا بأكثر من (٢٤) بليون دولار لما يزيد عن أربع عشرة (١٤) مؤسسة ومنظمة تنموية متعددة الأطراف كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومختلف البنوك والمصارف الإنمائية إقليميا ودوليا. وأشار معاليه على الصعيد الاقتصادي والمالي إلى ما يشهده العالم في الآونة الأخيرة من أزمة مالية حادة أعقبها صدمات اقتصادية عنيفة عانى منها الجميع وقال: قد كشفت هذه الأزمة عن بعض الجوانب السلبية، وعن الخلل في الرقابة على القطاعات المالية مما أدى إلى الانتشار السريع للأزمة وتفشي آثارها، مما أوجد حاجة ماسة لتطوير مؤسسات وأنظمة للرقابة على القطاعات المالية العالمية، فقد انتهت مرحلة من مراحل النظام الاقتصادي والمالي العالمي وبدأت مرحلة جديدة تتشكل، ونأمل أن تنسم هذه المرحلة بالموضوعية المحققة لاستقرار مالي وأمن اقتصادي، والرفاه الاجتماعي لشعوب العالم. وعلى مدى أربعة أيام متوالية عقدت أعمال اللجان الدائمة في الاتحاد حيث شارك عضو المجلس اللواء الدكتور محمد أبو ساق في اجتماع اللجنة الأولى الخاصة بالأمن والسلام، وقد ناقشت هذه اللجنة مشروع قرار بشأن دور البرلمانات في تعزيز عدم الانتشار النووي ونزع السلاح، وضمن تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وقد قدم عضو المجلس الدكتور أبو ساق مداخلة في هذه اللجنة.

وشارك عضو المجلس الأستاذ خليفة الدوسري في اجتماع اللجنة الثانية الخاصة بالتنمية المستدامة والتمويل والتجارة، وقد ناقشت هذه اللجنة مشروع قرار حول التغير المناخي، والطاقت القابلة للتجديد، وقد قدم عضو المجلس الأستاذ خليفة الدوسري مداخلة في هذه اللجنة.

وفي ذلك تهديد للسلام العالمي. وقال معالي الدكتور عبدالله آل الشيخ: إن المعاناة الإنسانية التي تواجهها بعض المجتمعات نتيجة الفقر والجوع، وسوء التغذية وانتشار الأوبئة، والكوارث الطبيعية، تحتم علينا جميعاً أن نضطلع بمسئولياتنا أمام المجتمع الدولي في أن نتصافر جهودنا، وتتسق إمكانياتنا في مكافحة تلك الآفات، ليزول شبحها عن مجتمعاتنا، مستطرداً

إن المملكة مستمرة في دفع عجلة التنمية في الدول النامية والدول الأقل نمواً على وجه الخصوص، وتعتبر من الدول السباقة لمد يد العون للشعوب الصديقة بالعالم، ودعمت في هذا المجال إنشاء صندوق معالجة مشكلات الفقر والتخفيف من وطأته وتبرعت له بمبلغ بليون دولار أمريكي مساهمة منها في هذا الصندوق، كما قدمت عبر قنوات التعاون الإنمائي مع الدول النامية المستفيدة وكذلك عن طريق المؤسسات وهيئات التمويل الدولية المتعددة الأطراف الإقليمية والدولية والمنظمات المتخصصة مبالغ مالية عن طريق الصندوق السعودي للتنمية بما يقدر بستة آلاف وستمئة وخمسة عشر مليون دولار (٦٦١٥) من أجل تمويل ثلاثمائة وتسعة وستين (٣٦٩) مشروعاً إنمائياً وبرنامجاً اقتصادياً في ثمان وستين

وأكد معالي رئيس مجلس الشورى أمام المئات من البرلمانيين رؤساء وفود برلمانات ومجالس الدول في العالم أن عالمنا اليوم يمر بمتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية، تزداد سرعتها يوماً بعد يوم، وتتسارع وتتعد صلواتها ومؤثراتها من حين لآخر، مما يتطلب منا جميعاً تعاوناً جاداً في سبيل إيجاد مناخات صحية فاعلة لبناء علاقات سلمية متوازنة بين الدول، تقوم أساساً على احترام الشرعية الدولية وحل النزاعات بالطرق السلمية على النحو الذي يكفل العدل ويرسخ الثقة ويحقق الشراكة الحقيقية، وكل ذلك يستدعي منا مواجهة صادقة لتحديات المستقبل تقوم على الموضوعية في التناول والفاعلية في التنفيذ. وعلى صعيد القضية الفلسطينية بين معاليه أن ما تعرض له قطاع غزة في فلسطين من قتل للأمنيين وتدمير للبنية وتشريد للسكان يجسد استمراراً لنهج الاحتلال الإسرائيلي القائم على العدوان الصارخ على الشعوب، والانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان وقيم العدل ومبادئ السلام. كما أنه مؤشر خطير على ما وصلت إليه حالة المجتمع الدولي من فقدان للسلم والأمن الدولي مؤكداً أنه إذا ما استمر هذا العدوان فإنه سيؤدي إلى دفع منطقة الشرق الأوسط برمتها إلى حافة الهاوية

آل الشيخ: إن البرلمانيين هم المعنيون بالحوار بين بعضهم البعض أكثر من غيرهم كونهم أساس الشعوب



بعض رؤساء الوفود في الاجتماع

أوراق العمل المقدمة من البرلمانات المشاركة في الاجتماع ومناقشة العديد من تجارب الدول في مجال العمل البرلماني وأسلوب العمل فيها، كما عقد معاليه لقاءات جانبية مع الأمراء العاملين ببرلمانات جمهورية العراق، وأفغانستان، والمغرب، والسودان، ولبنان، والبرتغال، وجنوب أفريقيا، وكذلك اجتماعاً بالجانب البريطاني المشارك في الاجتماع.

تكون وفد المجلس برئاسة معالي رئيس المجلس وعضوية كل من: الدكتور محمد الغامدي، الأمين العام للمجلس، وأعضاء المجلس الدكتور محمد الحلو، عضو المجلس، عضو المجلس الحاكم بالبرلمان الدولي، واللواء الدكتور محمد أبو ساق، الدكتور عبد الله الظفيري، الأستاذ خليفة الدوسري، وكل من مستشارتي المجلس الدكتورة وفاء طيبة، الدكتورة بهيجة عزي،

وقد شارك وفد المجلس في الاجتماع التشاوري لأعضاء المجموعة العربية، حيث نوقشت بنود جدول الأعمال لتنسيق المواقف العربية تجاه مختلف القضايا في الاتحاد البرلماني الدولي وتوحيد الرؤى فيما يتعلق بإدراج البنود الطارئة.

كما شارك وفد المجلس في الاجتماع التنسيقي للدول الأعضاء في اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ونوقش في الاجتماع البنود الطارئة وتوحيد موقف البرلمانات الإسلامية تجاه هذه البنود.

وقد افتتح الجمعية العمومية للاتحاد السيد ميليز زيناوي رئيس وزراء أثيوبيا وذلك بحضور حوالي (١٠٠٠) مشارك يمثلون (١٣١) برلماناً وطنياً، وبدأت أعمال الجمعية العمومية (١٢٠) برعاية فخامة الرئيس الأثيوبي جيرما جيورجيس الذيلقى كلمة افتتاحية أوضح فيها أن ما تعيشه القارة السمراء من تنمية الآن خالف التنبؤات المتشائمة الصادرة في الثمانينيات، وطالب دول العالم بتحييد تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على المتغيرات الإيجابية الراهنة في أفريقيا.

رافق وفد المجلس كل من مدير عام الإدارة العامة للعلاقات العامة والإعلام بالمجلس الدكتور عبد الرحمن الصغير، ومدير إدارة المراسم محمد البراهيم، ومدير مكتب شعبة العلاقات البرلمانية خالد المنصور.

كما شارك عضو المجلس الدكتور عبد الله الظفيري في اجتماع اللجنة الثالثة الخاصة بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، وقد ناقشت هذه اللجنة مشروع قرار عن موضوع حرية التعبير والحق في الوصول إلى المعلومات، وقدم عضو المجلس الدكتور عبد الله الظفيري مداخلة في هذه اللجنة.

واختتمت الجمعية جدول أعمالها، وقد صدر عن الاجتماع عدة قرارات كان من أهمها: قرار البند الطارئ المقدم من فنزويلا وكندا بشأن تخفيف الآثار السياسية والاجتماعية للأزمة الاقتصادية الراهنة خاصة على المناطق المعرضة للخطر، والقارة الأفريقية، وكانت المجموعة العربية قد سحبت طلبها بإدراج بند طارئ بشأن الوضع الراهن في غزة على أن يتم اعتماده في جدول أعمال المؤتمر القادم، وأقر الاجتماع أيضاً قرارات اللجنة الدائمة الأولى بالاتحاد والتي تناولت دور البرلمانات في تعزيز عدم الانتشار النووي ونزع السلاح حيث أكد القرار على أهمية إخلاء منطقة الشرق الأوسط وبدون استثناء من كافة أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك السلاح النووي، كما أن اللجنة الثانية بالاتحاد والتي تعنى بشؤون التنمية المستدامة والتمويل والتجارة اعتمدت عدة قرارات ذات علاقة بالتغير المناخي، وفي ذات السياق اعتمد الاجتماع قرارات اللجنة

الثالثة بالاتحاد بشأن حرية التعبير والحق في الوصول إلى المعلومات، كما تم خلال الاجتماع اعتماد مواضيع اللجان الدائمة بالاتحاد للدورة القادمة في شهر أبريل عام ٢٠١٠م.

وعلى هامش الاجتماع التقى معالي رئيس المجلس ببعض رؤساء البرلمانات الشقيقة والصديقة وتناولت المحادثات بحث أوجه التعاون بين المملكة وهذه الدول وبخاصة في المجال البرلماني.

وبالتزامن مع هذه الدورة شارك معالي الأمين العام للمجلس الدكتور محمد الغامدي في أعمال اجتماعات اتحاد الأمراء العاملين للبرلمانات، وتم في هذه الاجتماعات مناقشة عدد من

رئيس المجلس: حرص

خادم الحرمين على إيجاد

إجماع دولي سعياً نحو

إيجاد بيئة حضارية

دولية مشتركة

عبد الكريم عبد الله شولق •

حقوق الامتياز

يستفيد منها من حقوق ملكية حق الامتياز، كما أن صاحب حق الامتياز لديه سلطة كبيرة في التحكم في العقود والاتفاقيات الخاصة بحق الامتياز.

٢- للشخص الممنوح حق الامتياز:

حيث يلتزم مانح حق الامتياز بتقديم المواد التدريبية الخاصة على كافة متطلبات الأعمال التجارية من تسويق ومبيعات للطرف الآخر الممنوح حق الامتياز ومتبوعه، ويكون ذلك مقابل أجر رمزي يناسب التكلفة فقط، بالإضافة إلى انخفاض معدل الفشل، فعند شراء حق الامتياز لعلامة تجارية ناجحة تكون فرص النجاح عالية، حيث تكون نسبة النجاح من ٧٠- ٨٠٪ بالنسبة للأعمال التجارية الثابتة.

عيوب حق الامتياز:

من العيوب الموجودة في حق الامتياز أن صاحب حق الامتياز قد يتحكم ويحد من الحقوق الممنوحة للطرف الآخر، سواء كان هذا الحد والتنجيم في السلطات يتعلق بالمكان ونطاق تطبيق الاتفاقية أو بالسعر أو بالتوزيع أو بمنتجات دون غيرها أو بالسياسات المطبقة، ربما تبدو هذه القيود شاقة وثقيلة في بعض الأحيان ولكنها في أحيان كثيرة تكون جيدة وإيجابية لأنها تضي نوعاً من الرسمية على حق الامتياز.

كما سبق أن ذكر أن حق الامتياز من الأنشطة التجارية الكبيرة التي تحقق نجاحاً كبيراً ووسيلة مهمة يمكن بها تطوير الأداء والإنتاج، ولكن في بعض الحالات التي يتكلف فيها حق الامتياز مبالغ كبيرة يكون حجم النمو المتحقق محدوداً.

يشير مفهوم حق الامتياز إلى ممارسة واستخدام فلسفة، وطريقة الغير في إدارة أعمالهم بحيث يقوم صاحب حق الامتياز بمنح الطرف الآخر حق توزيع المنتجات، التقنيات، العلامات التجارية مقابل نسبة من المبيعات الشهرية ومقابل حق الملكية، ويقوم مانح حق الامتياز بتوفير خدمات الدعم الإقليمي، والدولي بما في ذلك الدعاية والتدريب والأنشطة التسويقية، وبمعنى آخر فإن حق الامتياز هو اتفاقية ترخيص يتم بموجبها تفويض الطرف الآخر باستخدام واستغلال العلامة التجارية ونطاق الأعمال الخاصة بمانح حق الامتياز.

مزايا حق الامتياز.. ومن هذه المزايا:

١- ملاحق حق الامتياز:

توسيع نطاق أعماله على بلدان متفرقة وعلى مستوى القارات وذلك باستخدام رأس المال والموارد الخاصة بالطرف الآخر الممنوح لحق الامتياز، كما يقوم بحصد الأرباح التي تتناسب مع هذه الالتزامات، بالإضافة إلى أن فكرة التوسعة في الأنشطة في الدول الأجنبية تصبح عملية مرنة وسهلة للغاية وأقل في نسبة المخاطرة.

يكون الشخص المانح لحق الامتياز لديه دافعية أكثر لتحقيق النجاح في إدارة مختلف الأعمال التجارية من الموظفين العاديين حيث إنه يكون لديه حصة مباشرة في أعمال تجارية، وتكون لديه دافعية لمتابعة الأعمال بشكل يومي للمقارنة بين الأرباح المتحققة له، بالإضافة إلى التدفق النقدي الثابت والتي يمكن لصاحب حق الامتياز أن

• باحث بالإدارة العامة للدراسات والمعلومات